

مواقع إخبارية مهددة بالإغلاق بعد انتهاء مهلة تسوية أوضاعها في مصر

القاهرة - انتهت المهلة الأخيرة التي مُنحت للصحف والقنوات والمواقع الإخبارية والتي حددها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر كي تسوي هذه الوسائل الإعلامية أوضاعها القانونية وتحصل على ترخيص يسمح لها بمزاولة عملها، وباتت وسائل الإعلام المخالفة مهددة بالعقوبات التي من بينها الحظر والإغلاق المؤقت أو النهائي.

وقد منح المجلس لوسائل الإعلام المختلفة مهلة للحصول على ترخيص وتم تجديدها عدة مرات انتهت آخرها في شهر مايو الماضي، وفق لائحة تنظيم تراخيص الصحافة ووسائل الإعلام التي تعمل في البلاد.

واشتملت اللائحة على الإجراءات المتبعة التي وفقها يتم الترخيص للمواقع الإلكترونية المصرية وغير المصرية بمزاولة نشاط داخل مصر، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن الإجراءات التي تتعلق بالصحف ذات الترخيص الأجنبي التي تصدر أو توزع في مصر، وكذلك الإجراءات المتبعة التي وفقها يتم الترخيص للقنوات الفضائية والرقمية غير المصرية بمزاولة نشاط داخل البلاد.

كما شملت اللائحة إجراءات إجازة تداول المطبوعات الأجنبية في البلاد، وإجراءات الترخيص لشركات توزيع القنوات الفضائية (الكابل) وشركات إعادة البث من مصر وإليها وشركات نقل المحتوى والمنصات الفضائية والرقمية المشفرة.

وقد عقد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مع عدد من الشركات ذات الصلة، والعاملة في المجالات التي تنظمها هذه اللائحة، العديد من الجلسات لسماع المقترحات والاستفسارات وذلك حتى تخرج في صورة لائحة دامة لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في مصر.

تصاعد العنف ضد الإعلاميين في لبنان

بيروت - ازدادت وتيرة الاعتداءات على الصحفيين في لبنان في الآونة الأخيرة، حيث تعرض ثلاثة إعلاميين إلى اعتداءات من قبل أطراف في السلطة خلال أسبوع واحد فقط.

وحذرت جمعية "إعلاميون ضد العنف" من ارتفاع منسوب العنف "من قبل جماعة السلطة الذين لا يكتفون بإبصال البلد إلى الهاوية وتجويع الناس وتفجيرهم، بل يلجأون إلى تعنيف الناس في محاولة لمنعهم من التعبير عن سخطهم مما ألت إليه أحوالهم وأمورهم بسبب ممارسات أهل السلطة".

وحصل الاعتداء الأول على المصور في صحيفة "نداء الوطن" رمزي الحاج أثناء القيام بعمله على طريق المطار وتصويره لأزحام الدراجات النارية على محطة وقود، فاعترضه عدد من الشبان وطلبوا هويته الصحافية، فمزقوها وقاسوا بدفعه بعنف ثم حطمو كاميرته بأسلوب هستيري مكيلين الشتائم له ولصحيفته.

والأخطر أنه لم يتدخل أحد من المواطنين الموجودين في المكان لحمايته. كما تعرضت الصحافية مريم سيف الدين وعائلتها للتهديد بالقتل من قبل عناصر مسلحة تابعة لحزب الله في الضاحية الجنوبية.

وسيف الدين هي من المعارضين البارزين لحزب الله، ووقعت ضحية مضايقات إلكترونية مارسها عناصر

واعتبرت الجمعية الدفاع عن حرية الصحافة في الشرق، وفتح تحقيق جاد في حادثة وفاة صحافي أثناء تغطيته للتظاهرات الشعبية في أغسطس 2020، وتقديم جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة.

وأعربت هذه المنظمات، ومنها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان وجمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق والمركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب، عن قلقها إزاء تمسك سلطات الإقليم بحكامه الصحافيين على خلفية تهم تتعلق بعملهم الصحافي، واستمرار تجاهلها القوانين المحلية والدولية ذات العلاقة، والتي توجب عليها احترام حرية الصحافة وتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير

والنشر.

مريم سيف الدين تعرضت لسلسلة من حوادث العنف

الصحافة العراقية في عيدها بلا قراء ولا محتوى متميز

تراجع الإعلام المهني تم بشكل منهج لجعله عاجزا عن مواجهة الفساد



لا يزال هناك قراء أوفياء للصحف

عشوائياً، بل تم العمل بشكل منهج على جعله عاجزاً عن مواجهة ظواهر الفساد بفعلية، حتى يكون الرأي العام مهيباً للخطاب الحزبي والطائفي الذي يسعى إلى التأثير على الجمهور بطرق محددة.

وسبق أن حاولت مجموعة من الصحف المحلية تأسيس "اتحاد أصحاب الصحف العراقية" لإنقاذ الصحف، وأصدرت بياناً مشتركاً اتهمت فيه جهات سياسية برفض إرادة مضادة تسعى في الباطن لتدمير الصحف "استجابة لدواعي سياسية فاسدة لا يسرها انتعاش الصحافة التي تشكل مصدر قلق للفاسدين".

وقال البيان إن هذا الاتحاد يعتبر جهة قطاعية تعنى بمهمة توحيد وتنظيم الجهود ووضع إستراتيجية بعيدة المدى والتخطيط لوضع الحلول للإزمة الخائفة التي تمر بها الصحافة العراقية وكل ما من شأنه تضعيد ديومتها.

ودعا البيان الرئاسات الثلاث إلى القيام بواجبها في حماية وصيانة حرية الرأي، من خلال تقديم الدعم والمشاركة في طرح الحلول وتسهيل إقرار تشريعات تضمن "استمرار عطاء صاحبة الجلالة ومواصلة أداء واجبها المهني كسلطة رابعة"، مستنكراً "حالة التجاهل والإهمال على الرغم من تكرار النداءات لإغاثة الصحف التي بدأت بالانهيار تدريجياً".

لكن أياً من تلك المطالب لم يتحقق واستمر مسلسل انهيارات الصحف وسط الأزمات السياسية وحملات استهداف الصحافيين والمدونين التي شهدتها البلاد والتي راح ضحيتها العديد منهم ومعها انحسرت آفاق حرية الرأي.

ويعتقد البعض من المتابعين للإعلام العراقي أن تراجع الإعلام المهني لم يكن

أو جهة اقتصادية، أما النموذج الثاني أي النموذج السياسي وهو السائد في العراق فالمعلومات والحقائق لا تنتشر مجردة، بل تنتشر لتحقيق أهداف سياسية تخدم ممول المؤسسة الإعلامية.

والجانب الأخر في هذا النموذج هو التوظيف السياسي للمعلومات والحقائق التي غالباً ما تُحرف عن مسارها أو يتم استقطاع أجزاء منها ليتم تضليل الجمهور، فأنحرفت الصحافة ووسائل الإعلام عن أخلاقياتها وباتت أسيرة لجهات منفذة حتى أصبحت وكأنها أجنحة سياسية للأحزاب والتيارات المهيمنة في العراق، واستخدمت بكثرة في حروب إعلامية تشعل الصراع بين فترة وأخرى.

وتعود غالبية الصحف إلى الأحزاب المهيمنة على السلطة في العراق وهي معروفة بمسمايتها القومية والمذهبية ولكن معظمها دينية وقومية وأغلبها تستنم في مجال الدين والمذهب ولديها مقرات وقنوات وإذاعات ومواقع إلكترونية وجيوش إلكترونية.

وتقول الصحافية العراقية منار الزبيدي في تقرير لشبكة الصحافيين الدوليين إن "العراق" تحول إلى نموذج يوضح أثر المال والنفوذ على وسائل الإعلام وإساءة استخدامها.

وأضافت "مؤسفتي كصحافية أن أقول إن المال السياسي نجح بتجنيد بعض من وسائل الإعلام المؤثرة ومنها مواقع التواصل الاجتماعي لتنفيذ أجندته، الأمر الذي أثر سلباً على ثوابت الأخلاقيات ووسائل الإعلام باعتبارها سلطة رقابية وكشف وإعلام، لتصبح وسيلة لتضليل الرأي العام وأداة من أدوات الفاسدين".

ويعتقد البعض من المتابعين للإعلام العراقي أن تراجع الإعلام المهني لم يكن

من صعوبة في القراءة على شاشات الهواتف الذكية أو اللوحات الرقمية. وتقدر نقابة الصحفيين العراقيين أعداد الصحف التي صدرت في البلاد بعد عام 2003 بنحو 250 صحيفة، فضلاً عن العشرات من الجلات، إلى جانب تأسيس أكثر من 100 محطة تلفزيونية. أغلقت معظمها في السنوات العشر الأخيرة في ظل تراجع المبيعات والإعلانات والتمويل.

ويؤكدون أن مصير الصحف للأسف مرتبط بالأحزاب السياسية في الحكومة أو خارجها، ولا سبيل للحديث عن صحافة مستقلة في بلد مثل العراق. وترتبط معظم الصحف بشخصيات وأحزاب سياسية، ما جعل احتجاجها أو استمرارها بالصور مرتبطاً بنجاح ذلك السياسي أو الحزب في السلطة من عدمه.

وقد توقفت العديد من الصحف العراقية عن الصدور بعد أن فقد مولوها مناصبهم السياسية أو فشلوا في الانتخابات.

وبدا انهيار الصحافة المطبوعة مع فقدان الثقة بخطاب الأحزاب التي تمول غالبية الصحف، وتدايعات سيطرة تنظيم داعش عام 2014 على ثلاث محافظات، ما أدى إلى تقطع أوصال البلاد وتجزؤ توزيع الصحف، إضافة إلى ظهور المنصات الإلكترونية وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي وتحولها إلى مصدر رئيسي لنقل الأخبار، وانتهاءً بغايروس كورونا الذي أعطى بما فرضه من إغلاقات المبرر لنشأري بعض الصحف التي قاومت خسائرها طويلاً لإغلاقها بشكل نهائي.

وتوقفت غالبية الصحف المستقلة، وتعثر صدور الصحف الحزبية، وانتشرت المنصات الإلكترونية التي لا يستسيغها الكثير من القراء وعلى رأسهم كبار السن ممن لا يتقنون استخدام الأجهزة الإلكترونية ويعاونون منذ أشهر.

وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق في بيان إن "هزار الذي غادر مدينة السلمانية منذ سنة أشهر واستقر في بريطانيا بحثاً عن الأمن والحماية من بطش السلطة الحاكمة في كردستان، أفاد الجمعية بأنه تلقى رسائل التهديد بالقتل والتصفية الجسدية عبر هاتفه وحسابه على فيسبوك".

ووفق الجمعية فإن هذه التهديدات جاءت على خلفية كشفه ملفات فساد

رسائل التهديد تلاحق صحافيي كردستان في المنفى

بغداد - لا يزال الكاتب الصحافي الكردي هزار علي يتلقى رسائل تهديد بالقتل والتصفية الجسدية بسبب منشوراته ونقايريه المتعلقة بالأوضاع السياسية وتردي الأحوال المعيشية في إقليم كردستان العراق، رغم مغادرته له منذ أشهر.

وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق في بيان إن "هزار الذي غادر مدينة السلمانية منذ سنة أشهر واستقر في بريطانيا بحثاً عن الأمن والحماية من بطش السلطة الحاكمة في كردستان، أفاد الجمعية بأنه تلقى رسائل التهديد بالقتل والتصفية الجسدية عبر هاتفه وحسابه على فيسبوك".

ووفق الجمعية فإن هذه التهديدات جاءت على خلفية كشفه ملفات فساد

واعتبرت الجمعية ما يتعرضون له انتهاكا صارخا لحرية العمل الصحافي والتعبير عن الرأي المكفولة دستوريا.

واعتبرت الجمعية ما يتعرضون له انتهاكا صارخا لحرية العمل الصحافي والتعبير عن الرأي المكفولة دستوريا.

واعتبرت الجمعية ما يتعرضون له انتهاكا صارخا لحرية العمل الصحافي والتعبير عن الرأي المكفولة دستوريا.

في مجال تصدير النفط وعائداته في الإقليم، فضلا عن إجراء تحقيق في ضياع رواتب العاملين لأشهر عدة بسبب سيطرة القوى السياسية على الثروات واستثمارها لصالح السلطة الحاكمة في كردستان.

وكان الصحافي قد عبر من خلال كتاباته الصحافية عن مساندته للتظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها محافظات الإقليم خلال الأشهر الماضية، لاسيما ما تعلق منها باعتقال خمسة صحافيين والحكم عليهم بالسجن لمدة ست سنوات، على الرغم من الاعتراضات الدولية التي طالبت القرار القضائي والمطالبة بعدم تسييس قضيتهم.

وارتفعت في الآونة الأخيرة وتيرة العنف ضد الصحافيين في الإقليم،

الصحافي هزار علي يتلقى رسائل تهديد بالقتل والتصفية الجسدية بسبب منشوراته المتعلقة بتردي الأحوال المعيشية



مريم سيف الدين تعرضت لسلسلة من حوادث العنف